مجلة المعجمية - تونس

ع 12-13

1997

التّعبير عن الكمّيّة في اللّغة العربيّة
بين المعجم والنّحو

بحث : الأزهـر الزّنّـاد

« والنّحو منطق ولكنّه مسلوخ من العربيّة ، والمنطق نحو ولكنّه مفهوم باللّغة . وإنّما الخلاف بين اللّفظ والمعنى أنّ اللّفظ طبيعيّ والمعنى عقليّ . » السّيرافي

من الثّابت أنّ لمبحث الكمّيّة مظهرين : لغويّا نحويّا وآخر منطقيّا رياضيّا . وقد يلفت عنوان هذا البحث كلّ مختصّ في واحد من ذينك المظهرين ، ولكنّه قد لا يجد فيه مبتغاه. فالمهتمّ بالمنطق والرّياضيّات لا يجد فيه حديثا عن التّسوير ولا استعراضا للتّقليبات المختلفة من الأقيسة والقضايا ولا عرضا لإشكالاتها وحلولها، وعذرنا في ذلك أنّنا لسنا من أهل المنطق ولا الرّياضيّات . والمهتمّ باللّغة والنّحو لا يجد فيها استعراضا للتّقليبات التّركيبيّة ولا خوضا في إشكالاتها وحلولها، وعذرنا في ذلك أنّ هذه القضايا مطروحة منذ القديم ويتواصل طرحها في المباحث المهتمّة بما بين الدّلالة والتّركيب من علاقة ، وفي مباحث الدّلالة المهتمّة بما بين المنطق والنّحو من اتّصال وانفصال . وينضاف إلى هذين المظهرين مظهر ثالث لا يجد المهتمّون به بغيتهم في هذا البحث : هو الدّلالة ـ المنطقيّة بمدخليها من حيث هي دلالة لغويّة يدرسها المناطقة ومن حيث هي منطق يتوسّل به اللّغويّون لدراسة الدّلالة . فعلى هذا يكون هذا البحث مخيّبا للآمال وفاتحا على صاحبه جبهات متعدّدة ومآخذ كثيرة . ولكنّنا لو تصوّرنا ذلك ما كنّا لنتقدم عليه .

فلقد أردنا لهذا البحث أن يكون خارج الأقسام الّتي عرضناها دون أن تنقطع صلته بها . فقبل أن يستوي المنطق ـ طبيعيّا كان أو صوريّا ـ علما بنفسه سبقته اللّغة أداة تعبير وصياغة لما يكون فيه ، وهذه اللّغة نفسها أسبق من النّحو الواصف لها . وقبل أن يستويَ التّعبيربنية إعرابيّة مّا في لغة مّا يقتضي مكوّنات يلتقط بها الفكرالمعاني مفردةً مستقلّة ثمّ متفاعلة متراكبة متداخلة. وبين الإعراب والعناصر الجارية فيه من التّفاعل ما هو معلوم يهمّنا منها المسوّرات في مظهريها الإعرابيّ والمعجميّ. أمّا الأوّل فقد استوفاه البحث النّحويّ دراسة وتفسيرا، وأمّا الثّاني فيكاد يكون معدوما . فلا نكاد نظفر بدراسة في نظام المسوّرات في المعجم من حيث خصائصها الدّلاليّة والبنيويّة المتحكّمة في انتظامها حقلا

معجميّا قائما بذاته وفي جريانها في بنية إعرابيّة لغويّة أو شكل منطقيّ رياضيّ. وهو ما يطمح هذا البحث إلى استكماله بمسح مستويات النّظام المختلفة من معجم واشتقاق وتصريف وإعراب بمختلف المقولات المسيطرة عليها جميعا أو على الواحد منها دون الآخر تبعا لخصوصيّاته.

فمقولة الكمّيّة واحدة من المقولات الأساسيّة في الفكر البشريّ، لذلك وسمت حياة البشر في مختلف مظاهرها منذ القديم الغابرويزداد ذلك وضوحا في عصرنا الحاضرالمحكوم بقوانين الاقتصاد الّذي يمثّل المحرّك الأوّل في حياة الفرد والبلد والعالم بأسره. بل يتجاوز الأمر ذلك إلى أن يمثّل الفرد الواحد ـ بصرف النّظر عن هويّته ـ مجرّد رقم في جداول إحصائيّة تعتمدها المؤسّسات في تنظيم الحياة وتصريف شؤونها. وللأمر نفسه مثّل التّعبير عن الكمّيّة في اللّغة سدى من الأنسجة الضّاربة في جميع الأنظمة المكوّنة لها .

وللكشف عن هذا السّدى يمكن البحث في تطوّر أشكال التّعبير عن الكمّيّة في اللّغة منذ القديم في مستوياتها المختلفة تبعا لتطوّر منظومة الحياة البشريّة خلال العصور المتلاحقة، بما يكتنف ذلك من خوض في التّاريخ وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا وغيرها من الميادين المفيدة في فهم ذلك التّطوّرفي مظهريه اللّغويّ والمؤسّسيّ الاجتماعيّ. كما يمكن للبحث أن يأخذ وجهة أخرى هي اكتساب اللّغة واكتساب التّعبير عن الكمّيّة ومقولة من المقولات المتطوّرة في ذهن الطّفل وفق تطوّر ملكة التّجريد والرّمز عنده. ويتّصل هذا بالملكة العرفانيّة مطلقا عند الإنسان .

كما يمكن للبحث أن ينصبّ في ما به يكون التّمييز في اللّغة بين مختلف الأدوات الجارية في التّعبير عن الكمّيّة من جهة وسائر الأدوات الجارية للتّخصيص من جهة ثانية. فكلاهما محكوم بنظام واحد هو نظام المخصّصات (determiners) ولكنّ بينهما اختلافا في طبيعة التّخصيص. فالمسوّرات أنواع تندرج في نظم مختلفة بعضها عائد إلى التّعيين (تعريف/تنكير)، وبعضها إلى حروف متباعدة في النّحو من قبيل حروف النّفي وحروف الجرّ ، وبعضها إلى المبهمات بمختلف أقسامها جارية في النّعت والتّوكيد والتّمييزإلخ، وبعضها إلى المحلّ الّذي يكون له من الجملة. لكنّ المناطقة قصروا وظيفة التّسوير(1) على

(1) انظر على سبيل المثال : مهدي فضل الله : علم المنطق، ص 102، حيث يذكر أنّ [السّور] في القضيّة المنطقيّة هو اللّفظ الذي يحدّد طبيعة القضيّة من ناحية الكمّ (كلّية أو جزئيّة) والكيف (موجبة أو سالبة). وقد سمّي سورا لأنه يحصر القضيّة فتكون مسوّرة. ويكون المسوّر عادة في أوّل القضيّة.

البعض منها دون الآخرفغاب لهذا الأمرما به جعلت اللّغة المسوّرات جزءا من المخصّصات وما به تمحّض بعضهاللتّسوير فقط فترشّح للجريان في المنطق وما به تستصفى الدّلالة على الكميّة في الكلام الطّبيعيّ .

فلا مهرب إذن من الخوض في الملكة اللّغويّة بمكوّناتها الكبرى الثّلاثة : المعجم والنّحو والدّلالة بينهما . ولذلك اعتمدناها مدخلا في دراسة الكميّة موزّعة عليها ثمّ جامعة بينها حيث يبين التّفاعل بين المكوّنات الثّلاثة في تحديد الكميّة مكوّنا من مكوّنات الدّلالة .

1- الكميّة مقولة معجميّة :

يجري التّعبير عن الكميّة في المعجم بمجموعة من الحروف الأصول ، تكوّن حقلا معجميّا يمسح الكميّة في مختلف مظاهرها . وتكوّن عناصر هذا الحقل نظاما ذا قسمين هما العدّ و القيس والكيل .

1 - 1. نظام العدّ :

يجري تحديد الكميّة فيه تحديدا عدديّا على سلّم عناصره الأعداد الطّبيعيّة (واحد ، اثنان ، ثلاثة . . .) . وتتقاسمه مداخل ثلاثة تنطبق على كلّ ما يقبل القسمة إلى أفراد متعدّدين وهي :

ع د د : العدّ : إحصاء الشّيء

ح ص ي : الإحصاء : العدّ والحفظ

ح س ب : حسَب : عدّ وأحصى

وقد أثبتنا معانيها كما وردت في لسان العرب على ما فيها من اتّفاق يجعل من دلالتها دائرة مغلقة المنطلق فيها هو المنتهى : فالعدّ إحصاء والإحصاء عدٌّ والحساب عدّ وإحصاء .

وقد تمخّض كلّ طرف من هذا الثّالوث في الاستعمال للدّلالة على نشاط معرفيّ أو مؤسّسيّ بعينه فاختصّت [عدد] بمختلف مداليلها للتّعبير عن الأعداد الطّبيعيّة وعن مقولة العدد في اللّغة العامّة أو مقولة نحويّة . . .إلخ، واختصّت [حساب] بعلم الحسابيّات أو الرّياضيّات وفروعها، أمّا [إحصاء] فقد اختصّت ـ وإن في عصور متأخّرة ـ

بعلم حديث هو علم الإحصاء بمختلف المجالات التي ينطبق فيها. وهذه الفروع الثلاثة يجمع بينها اشتغالها على العدد من حيث هو رمز في ذاته أو في غيره .

ويجتمع الثالوث من الجذور دلاليًا في جذر نتصوّر أنّه يحكم مقولة الكميّة في مظهريها المجرّد متحقّقة في نظام العدّ وجارية في نظام القيس ، هو √ ق د ر :

√ ق د ر : المقدار : مبلغ الشّيء

فيكون على هذا [قدّر] هو المفهوم المسيطر على هذا الثّالوث .

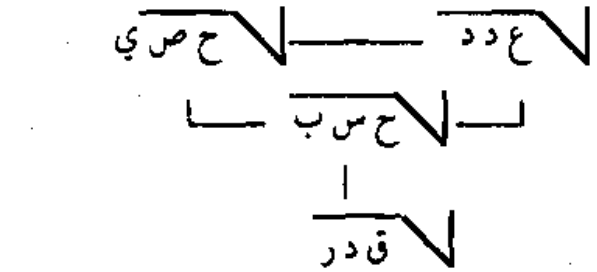

وتمثّل الأعداد الطّبيعيّة عناصر ذات مظهرين في الاستعمال أوّلهما العدد اللّغويّ تنطبق فيه على وحدات من عناصر الكون فتكون تحديدا لها وثانيهما يتجرّد فيه العدد تجريدا مطلقا فينطبق على قيمة وهميّة مطلقة . فيستقلّ بنفسه نظاما خارج كلّ تجربة بشريّة (2).

1-2. نظام القيس :

يجري تحديد الكمّيّة فيه تحديدا مخصوصا وفق طبيعة الموضوع الّذي تنطبق عليه أو وفق المظهر الّذي يراد تحديده من زاويته . وهذا التّحديد ذو مظهرين أحدهما كونيّ عامّ يتّصل بطبيعة النّشاط نفسه، فجميع الشّعوب تعرف القيس والوزن والكيل والآخر، عرفيّ متغيّر في الزّمان والمكان حسب ما يتّخذه النّاس من مواضعات تتعلّق بوحدات القيس وفق تطوّر المؤسّسات في المجتمعات :

1-2-1. تحديد المسافة في المكان والأطوال في الأجسام :

√ ق ي س : الطّول

ينطبق هذا الجذر في الفضاء والمكان بأبعاده الثّلاثة وذلك بتحديد الأطوال على

(2) Wittgenstein، 1961، ص 66.

سلّم قياسيّ وحداته أبعاض المسافة . فالشّرط في موضوعه أن يكون موسوما بـ[+طول]. وتختلف الشّعوب في تسميتها بحكم ما تتّخذه من المقاييس في ضبطها بدءا بالأعضاء من قبيل الذّراع والشّبر والخطوة والمسافة المقطوعة في زمن محدّد من قبيل [مسير يوم ...إلخ]، وانتهاء بالمتداول من الـ[متر] وأبعاضه وأضعافه .

1-2-2. تحديد أبعاد الزّمن :

و ق ت : قاس الوقت

ينطبق هذا الجذر في مجال مجرّد بطبيعته هو الزّمن مقسّما إلى أوقات تمثّل المدى فيه (durée) متّصلة بالحركة من الكواكب والأحداث من الذّوات أو الظّواهر الطّبيعيّة وغيرها ممّا يتّسم بـ[+مدى].

1-2-3. تحديد السّعة (volume) :

ك ي ل : تعيين الكمّيّة أو المقدار بآلة معدّة لذلك .

السّمة الدّلاليّة المميّزة لهذا الأصل كون موضوعه جسما [+سائل] أو ممّا هوقابل للسّيلان كأن يكون كثير الجزيئات دقيقها ، وكذلك في طبيعة حلوله في الوعاء المشتمل عليه حيث يأخذ شكله تماما مثل السّائل . ويقتضي مفهوم الكيل وحدات هي المكاييل الّتي تمثّل أبعاضا يتجزّأ بها الجسم المكيل .

وبالتّقاطع الحادث بين السّعة وأبعاد الفضاء يحدث تحديد آخر للكمّيّة أساسه سعة الفضاء المطلق من هواء أو سائل ، يكون ذلك في ما تعبّر عنه وحدات الكيل مرفوعة في قوّة ثلاثة أو المتر المكعّب بأبعاضه وأضعافه .

1-2-4. تحديد الثّقل (masse) :

و ز ن : قاس الثّقل

ينطبق هذا الجذر في مجال الأجسام بصرف النّظر عن طبيعتها ما كانت محكومة بقانون الجاذبيّة أي كانت ذات ثقل وكثافة ([+ ثقل / كثافة]) . فالوزن تحديد للثّقل باعتماد وحدات موازين هي أبعاض الجسم الموزون وهي نفسها أجسام ذات ثقل وكثافة تتّخذ نموذجا أو مقياسا لغيرها .

وجميع هذه الأصول بمفاهيمها المخصوصة يسيطر عليها جذران أولّهما [ق د ر : قدّر : قاس ، وقّت] ومدخله في نظام القيس امتداد لسيطرته على نظام العدّ والحساب . أمّا الثّاني فمختصّ بنظام القيس إذ يمثّل المفهومُ المقترن به السّلطة التي بها يكون ضمان الدّقّة في تحديد الموضوع وبه يكون تحديد القيمة ، وفي هذا يتجلّى المظهر العرفيّ في أبرز ملامحه :

ع ي ر : عاير الميزان أو المكيال : قايسه بغيره ليمتحن صحّته.

العيار: العيار الّذي يقاس به غيره

العيار في الدّراهم : ما جعل فيها من فضّة أو ذهب .

وفي ما يلي عرض لانتظام القيس :

	مسافة/ طول	زمـــان	سعـــة	ثقـــل
ق ي س	+	+	–	–
و ق ت	–	+	–	–
ك ي ل	–	–	+	–
و ز ن	–	–	–	+
ق د ر	+	+	+	+
ع ي ر	+	+	+	+

1-3 . أبعاض الكمّيّة :

تتوفّر في المعجم العربيّ طبقة أخرى من الجذور تنطبق في المجالين الكبيرين السّابقين أي في منظومة العدّ المجرّدة ومنظومة القيس، يكون فيها تحديد الكمّيّة على محورين أولّهما نسبيّ يقترن بالمفاصل الكبرى وثانيهما دقيق يوافق درجة مّا من درجات السّلّم في العدد الطّبيعيّ .

1-3-1. محور الأبعاض النّسبيّة :

تنتظم عناصر هذا المحور في شكل أزواج متقابلة متضادّة يقترن الواحد منها بدلالة على عمل مجاله الكمّيّة. ومن البيّن أنّ دلالة هذه الأصول على الكمّيّة وأبعاضها ليست متأصّلة فيها وإنّما بعضها مقترن بها بنوع من الانزياح من دلالة أصليّة إلى دلالة على

الكميّة ، نشير إلى هذا دون تحليل إذ يخرج بنا ذلك عن مشغلنا (3) .

وتمثّل هذه الجذور نظيّما تنتظم عناصره وفق مداخل عديدة يجمعها محور أساسيّ يحكم مقولة الكميّة منطبقة على الأشياء وهو ذو قطبين يمثّلان نزعتين تتجاذبان الكمّيّة وهما النّزعة إلى السّلب وأقصاها الفراغ والعدم والنّزعة إلى الايجاب وأقصاها اللاّنهائيّ . وتنتظم عناصر هذا النّظام وفق هذين القطبين إلى عدد من الأزواج المتقابلة . وبين القطبين يتوفّر محلّ للحياد .

1-3-1-1. النّزوع إلى السّلب :

يندرج في هذا النّزوع عدد من الجذور المقترنة بدلالة على تقلّص في الكميّة مطلقا سواء كان ذلك طبيعيّا أو حادثا بفعل فاعل . وتتمايز عناصر هذا الحقل بما يختصّ به الواحد من سمات دلاليّة كما نبيّن :

- √ق س م : تفكيك الكميّة أو تفككها إلى أبعاضها وفق معيار مّا .
- √ج ز أ : تقسيم الكمّيّة إلى أجزاء ، أو اقتطاع جزء منها . وقد مثّل هذا الأصل منطلقا لاشتقاق [الجزء/ الجزئيّ] مصطلحين منطقيّين جاريين في تحديد الجوهر والعرض، وفي القضايا بأنواعها ودلالاتها المختلفة . ويفيد هذا الأصل القطع والفصل ومنه تولّد مفهوم الجزء (قارن √ج ز أ، √ج ز ز، √ج ز م . . .)
- √ح ص ص : الجزء من الكميّة الحاصل بعد التّجزئة أو القسمة من زاوية المستحقّ أو المستفيد غالبا : [الحصّة].
- √ب ع ض : بعّض : جزّأ / وقد يطلق على ما هو فرد من الشّيء [بعض اللّيالي] والبعض : ما هو من مكوّنات المتعدّد ، وتجري في الاستعمال لإفادة التّقليل مقابل [كلّ].
- √ف ر د : الفرد والإفراد يفيد العزلة مطلقا والوحدة الّتي يمكن عزلها من مجموعة

---

(3) قارن على سبيل التمثيل √ق س م و √ق ي س و √ق س (س) و √ق ص ل، كذلك √ج ز ء و √ج ز (ز) و √ج ز ل إلخ في الدّلالة على الفصل والتّفريق والقطع ومنها يكون تحديد الكميّة بتجزئة الكلّ إلى أبعاضه أو تحويلها بفعل الزّيادة أو النّقصان.

العناصر التي تشتمل عليها اشتمالا مطلقا ، والأساس في الإفراد الواحد من الجنس .

√ق ل ل : القلّة : نزوع الكميّة إلى الدّرجة الصّفر دون أن تبلغها .

√ن ق ص : تدلّ على تقلّص في الكميّة ، ينزع إلى الصّفر وفق مقياس مّا هو الاكتمال في الكلّ ، أو المقايسة بين كمّيتين أو بين عنصرين من حيث هما كمّيتان أو بين حالين مختلفين لكميّة واحدة .

1-3-1-2. نقطة الحياد :

يمثّل النّقطة الفاصلة بين النّزعتين فمنها تنشأ نزعة السّلب متّجهة إلى قطب السّلب ونزعة الايجاب متّجهة إلى اللاّنهائيّ . وغير خفيّ ما في عناصر هذه الدّرجة منطبقةً على الكميّة من طبيعة في المدلول رشّحتها للجريان في مجالات عديدة تنتظم وفقها المجتمعات البشريّة كالإنصاف والعدل والمساواة ، فتكون وقتها في نظام آخر له أسس أخرى في الانتظام :

√ن ص ف : انقسام الكميّة قسمين متساويين

√س و ي : جارية على التّوازن والتّساوي مطلقا

ومن الأصول الأخرى نشير إلى √ك ف ي ، √ك ف ء ...

1-3-1-3. النّزوع إلى الايجاب :

√ك ث ر : الكثرة : نزوع الكميّة إلى اللاّنهائيّ ، ويبدو أنّها متمحّضة للكميّة المنطبقة في المحسوسات من الأشياء والذّوات والأحداث .

√ج م م : الجمّ : الكثير ، ويبدو أنّها مشتركة بين المحسوسات والمجرّدات من الكميّة.

√ج م ل : الجملة : المجموع . تسمية الكمّيّة من حيث هي أبعاض مجتمعة بالتّراكم الجمعيّ لتؤلّف الكلّ، فهي حركة جمع تطلب الكمال .

√ج م ع : الجمع : إضافة الأفراد أو الأبعاض أو الأجزاء الواحد إلى الآخر

بالتّراكم. فهي العمليّة الذّهنيّة أو الحدث الّذي يطلب تحقيق الجملة . كما تجري في الاستعمال لتسمية الكمّيّة من حيث تعدّد أفرادها (جماعة/ جمع) كما تجري لإفادة درجة الكثرة المقابلة للإفراد من حيث هي مقولة صرفيّة (صيغ الجمع).

√ج ل ل : تدلّ على الكبرفي الحجم وعلى الضّخامة والعظمة ، فهي تحديد بصريّ للجثّة ، ومنها [جلُّ الشّيء] : معظمه وأكثره . فالجلّ قسم أو جزء من الكمّيّة يفوق النّصف دون أن يبلغ الكلّ .

√ز ي د : تدلّ على نزوع الكمّيّة نحو الاكتمال أو الكلّ انطلاقا من درجة الصّفرأو من حدّ مّا في سلّم يحدّد العدد أو الكمّيّة .

وفي ما يلي تمثيل لموقع الجذورالسّابقة على محور الأبعاض النّسبيّة :

|----------|----------|----------|

0 ------- محايد -------- لانهائيّ

√ق س م	√ن ص ف	-
√ن ق ص	√س و ي	√ز ي د
√ق ل ل	-	√ك ث ر
√ف ر د	-	√ج م ع
√ب ع ض	-	√ج م ل
√ج ز ء	-	√ج م م
√ح ص ص	-	√ج ل ل

1-3-2. محور الأبعاض الدّقيقة :

تتوفّر في المعجم وحدات تحدّد الكمّيّة من حيث أقسامها ، فهي محكومة بعمليّات حسابيّة كالقسمة والضّرب ، يجري فيها تحديد الأقسام تحديدا دقيقا له ما يقابله في سلّم الأعداد الطّبيعيّة فتكون للواحد منها قيمة متنقّلة حسب قيمة الكلّ .

فمن الوحدات المتّصلة بعمليّة القسمة ما يكون بتسمية الكميّة باعتبار انقسام الكلّ منها على اثنين فصاعدا . فإذا انقسم الكلّ على [واحد] لم يتغيّر الحاصل ، وتشغل هذا الحيّز [كلّ] أو ما ساواها في التّسمية . وإذا انقسم الكلّ على [اثنين] كان [نصف] أو [شطر] وما جاوز ذلك يبلغ العشر . وتمثّل هذه الأقسام مفردات يجري تصريفها بدورها فتفرد وتثنّى وتجمع في عمليّة ضرب وتضعيف تؤدّي بها إلى مساواة الكلّ أو مجاوزته :

[كلّ] / 1 = [كلّ]

[كلّ] / 2 = نصف نصفان/ ثلاثة أنصاف . . .

[كلّ] / 3 = ثلث ثلثان / ثلاثة أثلاث . . .

[كلّ] / 4 = ربع ربعان / ثلاثة أرباع . . .

. . . . . .

[كلّ] / 10 = عشر عشران ، ثلاثة أعشار . . .

ومن الوحدات ما يسمّي الشّيء باعتبار عدد المكوّنات فيه ، هذه الّتي تُجمع في عدد طبيعيّ ويصاغ صوغ النّسبة الجارية على الوصف أو التّسمية :

[كلّ (عنصر واحد)] أُحادَ / أُحاديّ / أحاديّة

[كلّ (عنصران)] ثُنَاءَ/ ثنائيّ / ثنائيّة

[كلّ(ثلاثة عناصر)] ثُلاَثَ / ثلاثيّ / ثلاثيّة

[كلّ (أربعة عناصر)] رُبَاعَ/ رباعيّة / رباعيّات (رباعيّات الخيّام)

. . . .

[كلّ (سبعة عناصر] سباعيّ / أسبوع / أسابيع . . .

[كلّ (ألف عنصر)] ألفيّ / ألفيّة (ألفيّة ابن مالك)

ومن الوحدات ما يسمّى الشّيء باعتبار الاكتمال في قسم ممّا من أقسامه يمثّل هذا القسم دورة تبدأ بعدها دورة أخرى منه . ويتوزّع هذا التّقسيم الدوريّ على مجالين كبيرين أوّلهما متّصل بتسمية الأشياء في نظام العدّ الموازي للأعداد الطّبيعيّة من قبيل [حارة]و[طزّينة douzaine] (4)، وثانيهما ما يتواتر في تسمية ما اتّصل بدورة الزّمن من قبيل [عقد ، عقود] متحقّقة في تسمية المناسبات كما في [عشريّة / عشرينيّة / ثلاثينيّة / أربعينيّة / خمسينيّة . . . مائويّة / ألفيّة].

ومن الوحدات ما يسمّي الشّيء باعتبار تضعيف الأجزاء أو العناصر مرّة واحدة أو

(4) تثبت هذه الوحدات الجارية في اللّهجة التّونسية وإن كانت من المفترضات، على سبيل الاستقصاء.

أكثر، وهي متّصلة بعمليّة الضّرب والتّضعيف من قبيل :[ضعف / أضعاف ، ثلاثة أضعاف . . .].

1-4. التّعبير عن الكمّيّة المرتّبة :

لا يجري التّعبير عن الكمّيّة مباشرة في هذا القسم من الأسماء وإنّما هو مدلول عليها من درجة ثانية . فالتّرتيب يقتضي تقسيما ، تقسيم الكلّ إلى عناصره أو أجزائه ثمّ تتحدّد رتبة الواحد منها باعتبار سلّم الكلّ في تعاقبه . ويوافق التّعاقب في سلّم الأعداد الطّبيعيّة سلّم التّرتّب في القيمة انطلاقا من درجة الصّفر إلى ما لا نهاية له ، والتّعاقب يكون في الزّمان أو الحدوث، لذلك كان صوغ هذه العناصر باعتماد بنية اسم الفاعل باطّراد :

ثان / ثالث . . . عاشر/ ثاني عشر. . .تاسع عشر . . .تاسع وتسعون

أو باعتماد [أفعل] كما في [أوّل] أو بالحفاظ على صيغة العدد كما في [مائة]و[ألف] و[مليون].

وتحديد الرّتبة يدلّ على كمّيّة الكلّ كما أشرنا بصفة غير مباشرة . فالرّتبة موقع إزاء الكلّ ، وما يسبق الرّتبة مضمون حاصل ولكنّ ما جاوزها مهمل غيرمدقّق .فقولنا [ثامن] مثلا يقتضي وجود سبعة عناصر قبله وجودا ثابتا ، ولكنّ ما جاوز تلك الرّتبة غير ثابت ، وهو أمر تستكمله البنية اللّغويّة بجعل الكلّ صريحا في القول باعتماد الإضافة أو الجرّ بـ [من] :

- رتبة + من + عدد : ثامن من عشرين
- رتبة + مضاف إليه: ثاني اثنين

ثالث اثنين

2- الكمّيّة مقولة صرفيّة اشتقاقيّة :

يجري التّعبير عن الكمّيّة في الصّرف العربيّ بطريقتين : أولاهما اشتقاقيّة تصريفيّة وثانيتهما اشتقاقيّة .

2-1- الكمّيّة مقولة معجميّة ـ صرفيّة :

يندرج في هذا المستوى نوعان من الأسماء تمثّل الكمّيّة بعدا ملازما للمدلول عليه بها، وهما اسم الجنس واسم العدد . ونتصوّر أنّهما من قبيل واحد من حيث يمثّل الواحد منهما أقصى ما يُنتزع من المتعدّدات .

فاسم الجنس يعمّ جميع ما ينطبق عليه بالتّسمية واسم العدد يعمّ جميع الموجودات ويتجاوزها ليستقلّ بنفسه مفهوما مجرّدا من كلّ تعيين للعدد جاريا في الكون على الأشياء، فكلاهما منتهى التّجريد. ولكنّ اسم الجنس يظلّ مشدودا إلى دلالة مفهوميّة ـ لغويّة ذهنيّة كانت أو متّصلة بالكون بحكم ما يفتضيه من مسمّيات تمثّل مجال انطباقه أو مَاصَدَقَهُ . ويمثّل اسم الجمع من قبيل [قوم/ شعب / قبيلة /طائفة . . .] فرعا داخل اسم الجنس من حيث دلّ على متعدّد يعمّه بالتّسمية .

أمّا العدد فيقطع صلته بالكون في نظام مستقلّ مجاله رموز مجرّدة على وحدات (entités) وهميّة هي الوحدات الرّياضيّة مطلقا. ولكنّه بحكم ذلك التّجريد يتّسع لاستيعاب الكون بعناصره المدلول عليها باللّغة، فتجري عناصره في تحديد الكمّيّة من زاوية التّعدّد . بل إنّ التّعدّد في الموجودات بدرجاته المختلفة يمثّل تحقّقا أو نموذجا للعدد الرّمز .

وقد مكّن استقلال العدد نظاما تجريديّا مطلقا الفكر البشريّ من إقامة سلّم قياسيّ مطلق على غاية من الدّقّة هو مجال الحساب مطلقا يتجاوز به حدود اللّغة الطّبيعيّة بما يكتنفها من نسبيّة لإقامة لغة شكليّة رياضيّة بحثا عن المطلق (absolu).

ورغم ذلك لم يتخلّص اسم العدد من قيود العلامة اللّغويّة فهو كائن نحويّ قبل أن يكون كائنا رياضيّا ، فهو خاضع لقواعد النّظام اشتقاقا وتصريفاوإعرابا ودلالة . وكذلك عناصر اسم الجنس واسم الجمع إذ تعامل معاملة المفرد فيصاغ منها المثنّى والجمع أو تتّخذ منها اسم الوحدة ثمّ يثنّى ويجمع ، بما يدخله ذلك من أثر في تحديد الكمّيّة تكثيرا وتقليلا.

2-2. الكمّيّة مقولة اشتقاقيّة ـ تصريفيّة :

دأب الوصف اللّغويّ على تسمية هذا النّوع من الاشتقاق بالتّعبير عن مقولة العدد إذ العماد فيه إمساك الصّيغة بدرجة مّا تكون عليها أفراد المعدود . ويعمّ هذا النّوع جميع الأسماء الصّريحة ، فيكون لها فيه ثلاث مراتب تمثّل قسمين متقابلين :

ـ صيغة الإفراد : قائمة من الصّيغ مسجّلة في المعجم كذلك موسومة بالإفراد منذ الوضع ، ولذلك تخلو من صرافم العدد . وتوافق هذه الدّرجة العدد [واحد][1] من نظام الأعداد الطّبيعيّة . « وأحقّ الأشياء بالاسم الواحد واحد بالعدد »(5).

ـ صيغ التّعدّد : وهي ذات درجتين هما التّثنية والجمع ، تتميّز من الإفراد بالتّلحيق أو بصيغة تخالف صيغة الإفراد .

ـ التّثنية : توافق درجة التّثنية حقيقة فيزيولوجيّة متّصلة ببعض الكائنات الحيّة ذات الأعضاء الزّوجيّة ، واتّخذت اللّغة منها منطلقا سحبته على جميع المسمّيات. ودرجة التّثنية ـ كما هو معلوم ـ محدودة في اللّغات الطّبيعيّة (6)، يدلّ على ذلك أنّ العربيّة هي اللّغة السّاميّة الوحيدة الّتي جعلت منها درجة نظاميّة مطّردة والحال أنّ أخواتها أسقطنها ، ثمّ هي نفسها تخلّت عنها في الأحوال اللاّحقة واللّهجات نموذج على ذلك. وتوافق درجة التّثنية العدد [إثنان] [2] من نظام الأعداد الطّبيعيّة .

ـ الجمع :تنسحب درجة الجمع على ما جاوز الاثنين ذهابا إلى ما لا نهاية له نظريّا. وللعربيّة في التّعبير عن هذه الدّرجة طريقتان قياسيّة وسماعيّة فصلهما الوصف اللّغويّ بجمع السّلامة وجمع التّكسير . فالجمع هو تعدّد الأفراد تعدّدا ثلاثيّا فما جاوزه . وقد قسّم النّحاة الجمع إلى جمع قلّة وجمع كثرة كما رصدوا صيغا للجموع تتّخذ من الجمع الواحد مفردا لها فتجمعه وهي ما أسموه بجمع الجمع من جهة وبمنتهى الجموع من جهة أخرى . فجمع الجمع تكسير للجمع أمّا منتهى الجموع فجمع للجمع جمع سلامة.

وإذا ما سلّمنا بذلك على أساس أنّ الوصف النّحويّ يمثّل حدسا للمتكلّمين بالعربيّة في أطوارها القديمة فإنّ هذه الدّرجات المدلول عليها بصيغ مخصوصة قد تمثّل نزعة في اللّغة العربيّة قديمة إلى استيفاء مراتب التّمييز في الصّيغ . فكأنّ هذه النّزعة كانت محاولة لتطبيق الأعداد الطّبيعيّة على الصّيغ . وهو أمر متّصل بطاقة الاشتقاق أي تغيير البنية المقطعيّة ، الّذي يسمح بالكثير من التّقاليب ، ولكنّ ذلك لم يكتمل لما فيه من كلفة لنظام الاشتقاق . وسجّله النّحاة من حيث هو طور قد يكون بلغ وقتها أوجه ثمّ توقّف. يدلّ على ذلك أنّ الحدس اللّغويّ المعاصر لا يعامل هذه الصّيغ المعاملة الّتي كانت لها في القديم

(5) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق ، 248.

(6) انظر : Feuillet : Introduction à l'analyse morphosyntaxique, p. 101-102.

وكذلك : Hagège : La structure des langues, pp. 78-91.

بل إنّ الاستعمال يكاد يهملها.

فيتوفّر في تصريف الاسم مقاطع ثلاثة تجري على درجات العدد الطّبيعيّ كما يلي:

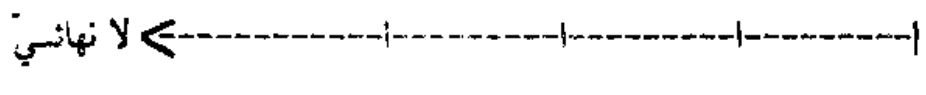

2 - 3. الكمّيّة مقولة اشتقاقيّة :

لعلّ الكمّيّة من المقولات الّتي تكاد لا تظهر سيطرتها على الصّيغ الاشتقاقيّة إذا ما قارنّاها بمقولة الحدث أو الزّمان أو المكان أوغيرها ، ولكنّها عند التّأمّل حاضرة ولكن من درجة ثانية في جميع الصّيغ. وقد عوّضت العربيّة هذا «الفقر» الصّيغيّ بوسائل معجميّة إعرابيّة كما سنبيّن.

2-3-1. المصدرواسم المرّة : أجناس الأحداث وأبعاضها

فالمصدر من حيث هو قسم جامع لصيغ دالّة على الحدث مطلقا هو بمثابة الجنس، جنس الأحداث وأبعاضُها الأفعال متحقّقة في زمان محدّد. ولكنّ المصدر من حيث هو جنس يتضمّن التّعدّد بالقوّة ويتجلّى ذلك في اسم المرّة منه . فصوغها يجري تماما مثل صوغ الواحدة من الجنس العامّ . وإذ تصاغ المرّة تكون العودة إلى درجة الإفراد في سلّم العدد ثمّ يكون الانطلاق في مجرى آخر يجمع بين الحدوث والتّعدّد فيثنّى اسم المرّة ويجمع .

ن ب ض [نبض] ---> نبضة ---> نبضتان ---> نبضات

ولكنّ الحدث ـ من حيث هو مفهوم ـ يختلف في أبعاضه عن الأشياء إذ يمثّل حركة متغيّرة في أبعاض الزّمان ، ويمكن نظريّا اشتقاق اسم المرّة من كلّ المصادر ، ولكنّ هذه الصّيغة يتجاذبها قطبان هما الحدثيّة والزّمان من حيث هو مقتض للتكرارعلى أساس الانقطاع في الحدث والعود إليه . فإذا غلب قطب الحدثيّة خلصت الصّيغة للواحدة من

جنس الحدث وأمكن وصفها بما يعود إلى الأعداد الطبيعيّة أي بـ[واحد] :

نبض القلب نبضة واحدة

وإذا ما غلب قطب الزّمان خلصت الصّيغة للتّعبير عن حدوث وانقطاع أي للتّعبير عن دورة واحدة من تكرار الحدث الممكن. وفي هذه الحال يكون التّعبير عن ذلك بوسائل الإعراب أو بوسائل صرفيّة ـ إعرابيّة .

فمن الإعراب ما يعبّر عنه العطف حيث يمثّل التّكراريّة في أبعاض الحدث :

نبض القلب نبضة ونبضة ونبضة

أمّا الوسيلة الصّرفيّة ـ الإعرابيّة فتتمثّل في ما اتّخذته اللّغة من صياغة اسم المرّة من م ر ر الدّالّ على التّحوّل والمفارقة بأنواعها، وقد رشّحته دلالته هذه ليجري جريان الصّيغة الفارغة الجوفاء تملأ بمدلول الفعل أو المصدر الوارد في سياقها ، وفيها تكون الغلبة للزّمان المتضمّن للتكراريّة :

نبض القلب مرّة واحدة
نبض القلب مرّتين
نبض القلب مرّات

2-3-2. اسم المبالغة وصيغ التّكثير:

يجري التّعبير عن الكميّة في اسم المبالغة من قبيل [فعّال/ فعّيل / فعول . . .إلخ] وفي صيغ الأفعال المعبّرة عن التّكثير من قبيل [فعّل] و[تفعّل] و[افعوعل] بطريقة تكاد تكون واحدة لولا الفوارق النّظاميّة بين الاسم والفعل . والتّكثير يؤخذ من زاوية التّكرار والكثافة وهما سمتان لا تقبلهما جميع المفاهيم المقترنة بالحروف الأصول . ولذلك لا يطّرد في اشتقاق [فعّل] و[تفعّل] معنى التّكثير فتخلص وقتها الصّيغة لدلالة أخرى .

فاسم المبالغة والفعل الدّالّ على الكثرة يتضمّن كلاهما تعدّدا تكراريّا في الحدوث لكنّ المبالغة تجتذبها السكونيّة لطبيعتها الاسميّة فتجري في الوصف عامّة وفي تسمية الآلة خاصّة . والفعل يجتذبه التّكرار في الحدوث خلال الزّمان المتصوّر ، لا الزّمان المدلول عليه بالمصرّف منه في الماضي أو المضارع .

2-3-3. الأسماء الميميّة :

تتوفّر مقولة الكميّة في دلالة بعض الميميّات على الكثرة ، كثرة الإحداث بالوسيلة في اسم الآلة وكثرة أبعاض الجنس في اسم المكان التكثيري . أمّا الآلة فالتكثير ليس المقولة الأساسيّة المسيطرة عليها فهو فيها من درجة ثانويّة وظهوره يجد تبريره في تحوّل اسم المبالغة إلى تسمية الآلة . وكذلك اسم المكان لا صلة له بالكمّيّة إلاّ في قسم مخصوص موسوم بـ+كثرة | في المعجم من قبيل [مأسدة]و[مسبعة]إلخ، يقترن فيه مدلول الصّيغة بكثرة ما تدلّ عليه الحروف الأصول .

2-3-4. صيغتا التّفضيل والتّعجّب :

فصلت العربيّة بين مظهرين لصيغة واحدة في بنيتها المقطعيّة [أفعل] باعتماد سلوكها الإعرابيّ فجعلتها من الأسماء عند تمحّضها للتّفضيل ومن الأفعال عند دلالتها على التّعجّب . وهي تسلك في التّفضيل سلوك الأسماء العاملة يعني أنّها لم تبتعد كثيرا عن خصائص الفعل الأساسيّة ومنها العمل . وقد خاض الدّرس النّحويّ في الشّبه الكائن بين المظهرين وربطه بالشّبه الكائن بين المقولتين : التّعجّب والتّفضيل إذ يتّصل كلاهما بمعنى الكثرة في المدلول عليه بهما . إذ لا يحصل تفضيل ومجاوزة إلاّ بتوفّر طرفين يرتبطان بعلاقة ما هي مجال المقارنة ، ويفوق الواحد منهما قرينه في نسبة حصول ذلك المجال . والتّفوّق في أساسه متّصل بالكمّيّة موزّعة على سلّم عدديّ أو سلّم الكثافة وغير ذلك ممّا يدخل في أبعاد الموجودات . ولهذا الأمر تلجأ اللّغة إلى عدد من الجذورالدّالّة على الكمّيّة تجريها في التّفضيل عندما يتعطّل اشتقاق [أفعل] من الجذور الدّالّة على مجال المفاضلة ، فتجري الأولى في موضع المساعد للثّانية فتشحن دلالتها المعجميّة على الكمّيّة مطلقا شحنا سياقيّا أي بمدلول المكوّن المتعلّق بها في سياقها، وهي من قبيل :

√ك ث ر أكثر + √x x x (مجال المفاضلة)

√ق ل ل أقلّ + √x x x (مجال المفاضلة)

√ش د د أشدّ + √x x x (مجال المفاضلة)

وقريب من هذا تعبير اللّغة عن المفاضلة تعبيرا إطنابيّا في جُمل الرّأس فيها فعل أو اسم متّصل بحروف أصول دالّة على التّفوّق في الكمّيّة سلبا أو إيجابا من قبيل :

ز ي د	زاد / يزيد	شيء 1 يـزيـد + شيء 2 +	مجال المفاضلة
ف و ق	فاق / يفوق	شيء 1 يفوق + شيء 2 +	مجال المفاضلة
ن ق ص	نقص/ينقص	شيء 1 ينقص + شيء 2 +	مجال المفاضلة

ويمثّل التّفضيل والتّعجّب استرسالا ذا درجات تذهب من النّسبيّ إلى المطلق وما بينهما ، وتوافق هذه الدّرجات قطبين في القول هما الخبر والإنشاء، فالنّسبيّ يجري في التّفضيل على وجه الخبر والمطلق يجري في التّعجّب على وجه الإنشاء فيغيب التّعبير عن القرين :

خبر	ـ تفوّق نسبيّ	: شيء 1 أفعل من شيء2
خبر- إنشاء	ـ تفوّق نسبيّ ـ مطلق	: شيء1 أفعل الأشياء
		: شيء1 الأفعل
إنشـاء	ـ تفوّق مطلق	: ما أفعل الشّيء / أفعِل بالشّيء

فالكمّيّة منطبقة على الصّيغ الاشتقاقيّة تقبل التوزّع على درجات العدد الطّبيعيّ توزّعا نسبيّا ، فهي صيغ مقترنة بدلالة معجميّة تحدّد من تلك الدّلالة حدوثها وتواتر ذلك الحدوث عددا ومدى . فأدنى درجات التّحديد واحدة وهي موافقة لاسم المرّة أمّا سائر الدّرجات فنسبيّة . فإذا ما اعتبرنا الحدث مطلقا جنسا كان المصدر دالاّ عليه ، فيمثّل المصدر استرسالا تقتطع منه الصّيغة الواحدة من الأسماء المتّصلة به مقطعا يقع بين طرفين هما [0] حيث لا حدث ، واللاّنهائيّ :

xxx المصـــــــــــــــــدر : جنس الحـــــــــدث

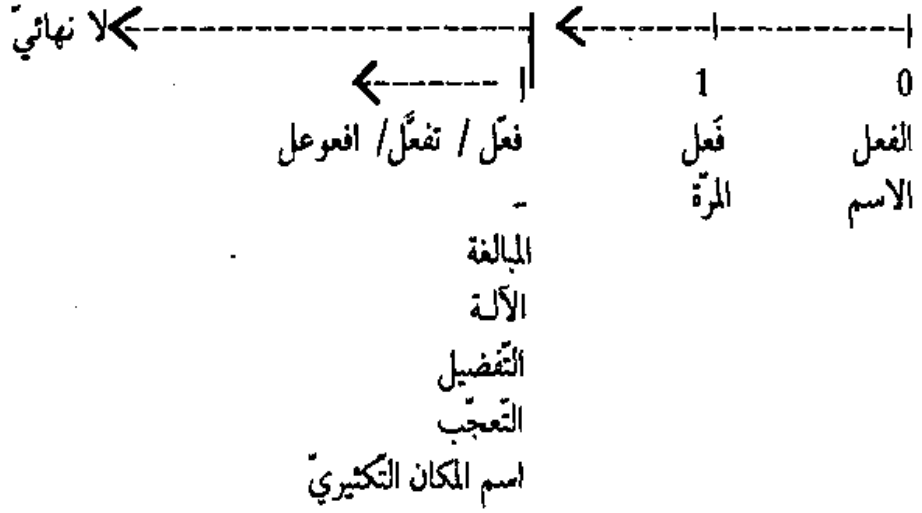

ويبين في مستوى الاشتقاق بوحداته المجرّدة وهي البني المقطعيّة (الأوزان) عن المكوّن الحامل لمقولة الكميّة فرعا فيه عن مقولات اشتقاقيّة . فالبنية المقطعيّة الواحدة تتكوّن من محلاّت بعضها مخصّص للحروف وبعضها للحركات . يحلّ في المحلاّت الحرفيّة الحروف العائدة إلى الجذر الحامل للدّلالة المعجميّة وكذلك الحروف الحاملة للمعاني الاشتقاقيّة (حروف الزّيادة). ويحلّ في المحلاّت الحركيّة الحركات بأنواعها وباختلاف مداها . والحركات هي المادّة الأساسيّة الّتي يشتغل عليها نظام الاشتقاق باستيفاء ما يتوفّر فيها من توليفات تعتمد النّوع والمدى . والأمر نفسه يشتغل في نظام التّصريف منطبقا على العدد إفرادا وتثنية وجمعا مكسّرا. مع اختلاف بينهما في موقع الكميّة في كلّ منهما فهي المقولة الأساسيّة في التّصريف ولكنّها من درجة ثانية في الاشتقاق كما سبق أن بيّنا. ونكتفي بهذه الإشارة إذ يقتضي تفصيل القول فيها أطروحة كاملة لما فيها من تشعّب وتعاظل بين الصّيغ بمكوّناتها ودلالات كلّ منها .

3 - الكميّة مقولة نحويّة :

يجتمع في هذا المظهر عدد من العناصر المقترنة بمقولة الكمّيّة دون أن يتوفّر فيها الأساس المعجميّ الدّالّ عليها ولا الأساس الاشتقاقيّ ، وإنّما هي وحدات خصّصها النّظام لتلزم موقعا إعرابيّا واحدا ونوعا من العلاقات الإعرابيّة واحدا ودلالة واحدة بالاستتباع . وهذه العناصر تمثّل شتاتا من أنظمة مختلفة بعضها متّصل بمقولة التّعيين (التّعريف والتّنكير) وبعضها قسم من المبهمات تشحن بدلالة سياقيّة إعرابيّة .

ولئن مثّلت هذه العناصر شتاتا كما أشرنا فإنّها عائدة من حيث اشتغالها إلى بنية واحدة ثنائيّة في مكوّناتها يمثّل فيها العنصر المسوّر عاملا (opérateur) مجاله المركّب الاسميّ المعمول به (7) . فلا يكون للمسوّر إحالة على الكون إلاّ من خلال اقترانه بالمركّب الاسميّ أو ما هو مؤوّل به من المركّبات .

3 - 1 . مقولة التّعيين : التّسوير بـ[ألـ]

يطلق التّعيين على مظهرين هما التّعريف والتّنكيروهي مقولة لغويّة ـ عرفانيّة أساسها اتّفاق المتكلّم والمخاطب في حصول المرجع أو المفهوم حصولا واحدا في ذهنيهما. والصّلة بين التّعيين والكميّة ناتجة عن تقاطع بينهما في تحديد المدلول في الوحدة المعجميّة

(7) انظر : Chomsky : Language and Problems of Knowledge p. 96.

فقد ميّزت اللّغة بين حالين هما المعلوم المحدّد والشّائع المنكور جعلت للأوّل سابقة [ألـ] أساسا وبعض الوسائل الأخرى وجعلت للثّاني لاحقة [ـــن] دالّة على تمام الاسم المحدث للتّنكير وعدم التّمام مقتض للتّعريف. وهما حالان متقابلان نظريًا إذ يمثّل التّنكير نزعة إلى العموم والشّيوع ويمثّل التّعريف نزعة إلى الخصوص (8)، هذا من الزّاوية العرفانيّة:

اسم الجنـــــس

|

[ألـ]<-------[عنصر معجميّ]------>[ـن]

|

+ عـــــــدد

إفـــراد ـ تثنيـة ـ جمـع

لكنّ ذلك لا يطّرد إذ تتبادل النّزعتان اتّجاهيهما فيقترن التّعريف بالشّيوع والتّنكير بالخصوص . يكون ذلك عند انطباق التّعيين على موضوع مدلول عليه بالعنصر المعجميّ فيجري بينهما تفاعل ذو أحوال نظريّة عديدة (9) تتقاسمها حالان كبريان: حال الانفصال وحال التّداخل .

ففي حال الانفصال يتمحّض التّعيين للعموم في التّنكيرأو الخصوص في التّعريف ويتمحّض العنصر المعجميّ بما يتضمّنه من كمّيّة لمدلوله ، وهذه الحال يبين فيها انفصال المقولتين في النّظام اللّغويّ . :

ـ أعطني الكتاب [ألـ + كتاب] : مفرد معيّن معلوم

ـ أعطني الكتبَ [ألـ + كتب] : جمع معيّن معلوم

ـ أعطني كتابا [كتاب + ن] : مفرد شائع نكرة

ـ أعطني كتبا [كتب + ن] : جمع شائع نكرة

وفي حال التّداخل يستوي التّنكير والتّعريف في الدّلالة على العموم والشّمول المولّدين للكمّيّة من درجة ثانية ، ويختصّ بهذا الأمر اسم الجنس الموضوع على الإفراد ،

(8) الاستراباذيّ : شرح الكافية، 2/ 128-129 .

(9) انظر : Wilmet : La détermination nominale, pp. 79-84.

لا إفراد العين وإنّما إفراد المفهوم المنطبق على الذّوات الكثيرة المكوّنة للجنس في أقصى درجات التّجريد :

الإنسان حيوان ناطق	الغول حيوان خرافيّ
أنت إنسان أم غول ؟	هل رأيت غولا في حياتك ؟
لاإنسانَ غول	لا غولَ موجود .
خير جليس في الأنام كتاب	الكتاب خير جليس في الأنام .

وقد اهتمّ المناطقة في دراسة القضيّة بفائدة [ألـ] . فهي من جهة المعنى تفيد الاستغراق ولكنّ القضيّة المشتملة عليها تعتبر عندهم مهملة لخلوّها من المسوّرات . ويعود ذلك حسب الإمام الغزالي (10) إلى أنّ القضيّة المشتملة على [ألـ] تحتمل البعضيّة احتمالها للكلّيّة ، ولذلك وجب اعتبارها من المهمل .

3-2. مسوّرات الاسم الحرفيّة :

3-2-1. المسوّرالوجوديّ : [ربّ]

يعتبر الوصف النّحويّ [ربّ] حرف جرّ ، يفيد التّقليل . وهي عندالمبرّد « تبيين عمّا أوقعتها عليه أنّه قد كان وليس بالكثيروللذلك لا تقع إلاّ على نكرة » (11). وتقترن بالمركّب الموصوليّ ذي النّواة الفعليّة مفيدة المعنى نفسه منطبقا على الحدث (المصدر)، وإذ يكون ذلك تتحوّل إلى تقليل الحدث من زاوية الاعتقاد فتفيد الشّك .

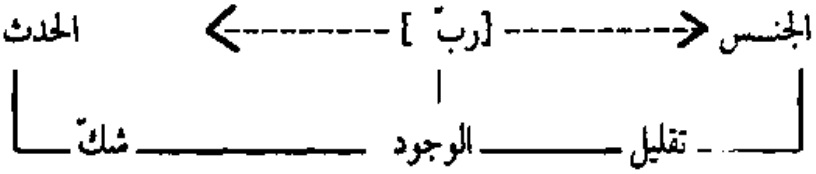

3-2-2. التّسوير بالاستثناء :[إلاّ]

تمثّل [إلاّ] أمّ الباب في الاستثناء ، وهي حرف يجري في الاستعمال الرّياضيّ لإفادة معنى الطّرح ، طرح عنصر أو مجموعة صغرى من مجموعة مشتملة عليهما فهذا مجاله العلاقات بين المجموعات ، كما يجري للطّرح في الحساب . ويبين استعمال

(10) معيار العلم في فنّ المنطق، ص 87.
(11) ابن يعيش : شرح المفصّل، 8/ 27.

[إلاّ] عن بنية واحدة تنجز في أشكال متنوّعة ، هي بنية الطرح بطرفيها المطروح منه والمطروح وهما معا يكوّنان مركّبا واحدا يحلّ في محلّ نحويّ واحد يتعلّق العمل الإعرابيّ به تعلّقا واحدا، أمّا الحكم فمتعلّق بالحاصل بعد الطّرح أي بالمجموعة ينقصها العنصر أو المجموعة الصّغرى المطروحان . ويتحقّق الطّرفان بالحضور لفظا فتكتمل البنية في الاستثناء ويتحقّق طرف واحد هو المطروح في ما يسمّي بالحصر ، وغياب المجموعة المطروح منها لا ينقص من البنية شيئا إذ يمكن الاهتداء إلى المجموعة انطلاقا من العنصر المطروح على وجه الانتماء :

	المجموعة	ـ طرح ـ	المطروح	
الحساب	عدد 1	إلاّ	عدد 2	عدد 1 ⟩ عدد 2
الاستثناء	مستثنى منه	إلاّ	مستثنى	
إثبات	مكوّن 1 [+جمع]		مكوّن 2 [+مفرد]	مكوّن1 ⟩ مكوّن 2
			مكوّن 2 [+جمع]	
نفي (الحصر)	0	إلاّ	مكوّن 2	

ولحرف الاستثناء [إلاّ] علاقة نظاميّة بحرفين آخرين هما [من] و[لا] النّافية للجنس لا من زاوية التّعبير عن التّسوير وإنّما من زاوية المقولات المدلول بها عليها أو من زاوية المكوّنات الّتي تمثّل مجالا لعملها دلالة وإعرابا كما يأتي بيانه .

3-2-3. المسوّر التّبعيضيّ / الاستغراقيّ :[من]

يفيد حرف الجرّ [من] مصدر الشّيء مطلقا . وإذ ينتمي الفرد إلى المجموعة الّتي يدخل في مجالها على وجه الانتماء أمكن لحرف الجرّ [من] التّوسّط بينهما ، فتكون المصدريّة عدديّة أو اشتمالا أو انتماء مجرّدا. وفي ذلك وجوه عديدة :

ـ عنصر	ـ انتماء ـ	مجموعة
واحد	من	عشرين
رجل	من	بني فلان
بعض	من	كلّ

فالتّبعيض معنى سياقيّ متولّد من غياب العنصرأو الجزء لفظا وورود المتعدّد بعدها:

0	من	النّاس

ويجري حرف الجرّ[من] في سياق محكوم بالنّفي فتفيد استغراق الحكم لما يتعلّق بها :

- ما جاءني من رجل

وهي « تختصّ بالنّفي والدّخول على النكرة لاستغراق الجنس»(12)، فهي تشبه من هذه الزّاوية [لا+نكرة] و[نفي . . +إلاّ] . ومدخل الاستغراق فيها ليس مباشرا فهو مقترن بالتّبعيض فيها ، وإذ يكون التّبعيض موضوع النّفي امتدّ النّفي على الكلّ واستغرقه ، فنفي البعض يستتبع نفي الكلّ .

وإذا ما أجرينا مقارنة بين [إلاّ] و[من] التّبعيضيّة وجدنا بينهما شبها جعل منهما يشتغلان اشتغالا متقاربا وإن فصل بينهما النّحو في نظيمين مستقلّين اختلفا بموجبه في العمل وفي نوع العلاقة . فكلاهما مقترن بالتّعبير عن علاقة كائنة بين المجموعات و/ أو بين المجموعة وعنصر منها ، اختصّت [إلاّ] بالطّرح والإخراج فكان ترتيب الطّرفين فيها قائما على جعل المطروح منه سابقا في التّرتيب مذكورا أو محذوفا ، واختصّت [من] بالمصدريّة فكان ترتيب العنصر أو المجموعة الصّادرة قبل المجموعة المصدر. فيكون الحاصل من النّاحية الكميّة لا من زاوية الحكم ، واحدا في الحالتين :

وصل الجماعة إلاّ واحدا	[الجماعة - واحد]
وصل واحد من الجماعة	[الجماعة - واحد]
وصل من الجماعة واحد	[الجماعة - واحد]

كما يزداد الشّبه فيصل درجة التّطابق في مجال الحساب إذ تعبّر [من] و[إلاّ] عن عمليّة الطّرح مطلقا ولكن بترتيب بين الطّرفين متقابل:

4 - 2=2 أربعة إلاّ اثنين	اثنان
اثنان من أربعة	اثنان

ويكون بين [من] الاستغراقيّة و[إلاّ] في تركيب الحصر شبه من حيث اقتضاؤهما للنّفي عاملا في الجملة واقتضاؤهما للحذف ، حذف المطروح منه في [إلاّ] وحذف المطروح في [من] قياسا على ما تقتضيه المقولة المتحكّمة في الواحد منهما . فيكون

(12) ابن يعيش : شرح المفصّل، 2/ 90.

الحاصل في [إلاّ] إثبات الحكم للمطروح ونفيه نفيا مطلقا عن المجموعة ، ويكون في [من] نفي الحكم عن المجموعة مطلقا باستغراق جميع العناصر المكوّنة لها :

بنيـة [إلاّ] بنيـة [من]

نفي [حكم (مجموعة ـ طرح ـ عنصر)] نفي [حكم (عنصر ـ انتماء ـ مجموعة)]

ما وصل 0 إلاّ صالح ما وصل 0 من رجل

فالنّفي في البنيتين يطال أقرب الطّرفين منه فتكون المجموعة في [إلاّ] مجاله فيخرج وقتها العنصر منه فيكون الإثبات ، ويكون العنصر مجال النّفي في [من] وإذا انتفى العنصر انتفت المجموعة بالاستتباع .وإذ تتقابل البنيتان في ترتيب الطّرفين وفي مجال النّفي وفي الحاصل من الحكم ، أمكن لنا أن نتصوّر اجتماعهما في بنية واحدة ذات قسمين الأوّل منهما نفي استغراقيّ وثانيهما إثبات ينتقض به الاستغراق. وهذا ما يتوفّر في تركيب من قبيل : [نفي [. . . من . . إلاّ . . .]] حيث يتعلّق النّفي بحكم محدّد أو بمطلق الوجود ، وهو اختزال للبنيتين السّابقتين ولكن بترتيب مختلف مع حذف المكوّنات المتكرّرة :

نفي1[حكم1(عنصرن ـ انتماء ـ مج1)] نفي 1[حكم1(مج1ـ طرح ـ عنصر2)]

نفي1 [حكم 1(0 ـ من ـ مج1)] نفي1 [حكم1 (0 ـ إلاّ ـ عنصر2)]

نفي1 [حكم1 (0 ـ من ـ مج1)] 0 [0 (0 ـ إلاّ ـ عنصر2)]

نفي1 [حكم1 (0 ـ 0 ـ 0)] 0 [0 (0 ـ إلاّ ـ عنصر2)]

لم يصل من رجل إلاّ صالح

لم يصل من الرّجال إلاّ صالح

ما توجد من دابّة إلاّ ورزقها على اللّه

ما من دابّة إلاّ ورزقها على اللّه

ويمكن لهذه البنية نفسها أن تجري في الأحكام المطلقة أو القضايا الكلّية عند المناطقة، فتفيد التّسوير الكلّي تماما مثل [كلّ] فيكون التكافؤ بين [ما . . . من . . . إلاّ] و[كلّ] في إثبات الحكم :

ما من دابّة إلاّ ورزقها على اللّه

كـــــلّ دابّة رزقها على اللّه .

3-2-4. التّسوير بـ[لا] النّافية الجنس :

تقترن [لا] بالتّعبير عن مقولة النّفي المتّصلة بشحنة السّلب . فهي من هذه الزّاوية لا صلة لها بالتّسويرإذ يحتمل كلّ موجود شحنة السّلب ونقيضها شحنة الإيجاب . ومدخلها في التّسوير إعرابيّ إذ تنفي عنصرا دالاّ معجميّا على الجنس متعدّد شامل لكلّ ما ينطبق عليه من الذّوات . وهو إذ يقترن بـ[لا] إنّما يمثل مجالها . وإذ يتعلّق النّفي بالوجود ، والوجود مضمونه الجنس ، والجنس لا يكون إلاّ مستغرق ، كان النّفي مستغرقا . فجرت [لا] مسوّرة للوجود النّفيّ ، ولذلك اختصّت في بنيتها الإعرابيّة بخصائص منها انتصاب اسمها وتنكيره . والحال أنّ [لا] غير عاملة في سائر وجوهها واسم الجنس في سائر وجوهه محتمل للتّبعيض عندما يكون نكرة ويقتضي وقتها تعريفا ليتحقّق الاستغراق به .

وإذ تفيد [لا] النّافية للجنس تسويرا للوجود المفرغ إذ تفيد العدم أي [0] أمكن إلحاقها بـ[ربّ] المسوّرة للوجود الممتلئ على أساس التّقابل والقرب في آن من زاوية الدّلالة والشّبه في ما تقتضيه الواحدة منهما من خصائص في المكوّن المتعلّق بها ، بيان ذلك أنّ [ربّ] تفيد تقليلا و[لا] تفيد نفيا مستغرقا فهما يحتلاّن درجتين في أسفل السّلّم من درجات العدد ، هي الدّرجة الصّفر[0] في [لا] ودرجة التّقليل الّتي تفوق الصّفر ولكنّها تقصر عن الكثيرفي [ربّ] . ثمّ إنهما تقتضيان في المكوّن ، مجال عملهما ، التّنكير . وإذ يحتاج اسم الجنس إلى التّعريف ليتحقّق الاستغراق وإلاّ فهو للقليل منه أمكن لنا أن نجمع [ربّ] و[لا] في تعلّقهما بدرجة في سلّم المعدودات هي القلّة . فإذا ما انطبق على القلّة عمل الوجود المقترن بـ[ربّ] أفاد التّركيب [وجود القليل] وإذا ما انطبق عمل النّفي أي سلب الوجود المقترن بـ[لا] على القلّة أفاد التّركيب [سلب القليل] أو[عدم وجود القليل] . وإذا اقترن المعنى بالقليل فإنّه ينسحب على الكثير أي على ما يستغرقه . وبهذا نفهم اقتضاء [ربّ] و[لا] التّنكير في ما يتعلّق بهما . فهما محكومتان بنزعة ذات اتّجاه واحد هو الاتّجاه من الكثير إلى درجة الصّفر :

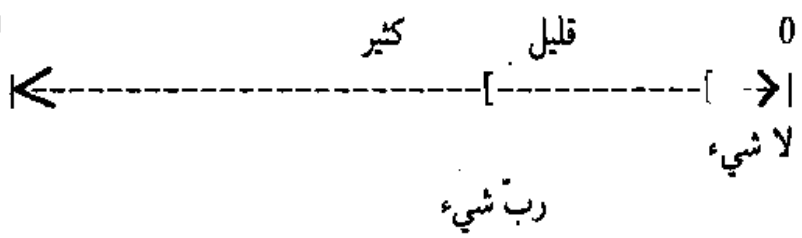

فتكون [لا] النّافية للوجود و[ربّ] المثبتة للوجود ، مظهرين متولّدين من تفاعل بين مقولة الوجود / العدم أو الايجاب / السّلب من جهة ومقولة التّعيين (تعريف/ تنكير) من جهة ثانية منطبقتين على مضمون مدلول عليه بالعنصر المعجميّ . فاختصّ كلاهما بدرجة التّنكير الدّالّة على القليل إحداهما تثبته والأخرى تنفيه .

على أنّ [لا] النّافية المقترنة بشحنة السّلب [-] قد تفيد ما تفيده [إلاّ] و[ما . . . من] فتكون كما كانتا أداة للتّسوير ، وليس من قبيل الصّدفة أن تشتمل [إلاّ] على [لا] في بنيتها ، دليل ذلك أنّك تجد بين هذه الأدوات نوعا من التّوافق في البنية والعلاقة بطرفيها وفي الحاصل :

وصل الجماعة إلاّ صالحا
وصل الجماعة لا صالح
ماوصل إلاّ صالح
وصل صالح من الجماعة

3-2-5. انتظام المسوّرات الحرفيّة :

عرضنا إلى هذا الحدّ ما به اجتمعت حروف من أنظمة مختلفة في نظيم واحد الجامع بينها فيه دلالتها على التّسوير ، من مداخل مختلفة وهي أساسا المقولات الّتي يقترن بها الواحد من تلك الحروف في نظام يختصّ بالواحدة من تلك المقولات. ثمّ إنّ هذه المقولات المتمايزة ـ نظريّا ـ ينشأ بينها بحكم التّفاعل والتّقاطع ما به تجتمع فينجرّ عن ذلك تقاطع في مستوى الأدوات والبنى المعبّرة عنها . وقد بيّنا بما فيه الكفاية المنافذ الّتي نتصوّر بها خروج الأداة الواحدة من مقولتها الأصليّة إلى المقولة الأخرى وهي الكميّة في مبحثنا . وإذ يكون ذلك وجب البحث في الوجوه الّتي ينتظم بها هذا الشّتات في مقولته الأمّ بالتّبنّي وهي مقولة الكميّة .

فإذا ما اندرجت مقولة الكميّة في الثّنائيّة المطلقة الّتي تحكم جميع المقولات ، أي ثنائيّة السّلب والايجاب اقترن السّلب بانعدام العدد أي بالصّفر واقترن الايجاب بالوجود أي الوجود في درجة مّا من درجات السّلّم العدديّ قلّة وكثرة ، شمولا وتجزئة إلخ. فتكون [لا] علما على تسوير السّلب و[ربّ] علما على تسوير الايجاب. وبين هذين القطبين استرسال يقترن الواحد من الحروف المسوّرات بقطعة منه في نزعة محكومة باتّجاهين : أحدهما منطلق من السّلب في اتّجاه العموم والكثرة والآخر منطلق من العموم

والكثرة في اتّجاه السّلب . وبهذين الاتّجاهين نفسّر جريان الأداة الواحدة في الاتّجاهين أي الدّلالة على الكثرة أو الاستغراق حينا والقلّة حينا آخر ويستوجب ذلك وجود نقطة وسط بين القطبين هي سلب الإيجاب (+/ -) ويمثّلها الاستثناء فيدلّ على التّقليل بما فيه من الطّرح والإخراج حيث يمتنع الاستغراق ، وهي إيجاب السّلب (-/+) ويمثّلها الحصر[نفي . . . +إلاّ] وتركيب [ما . . . من . . . إلاّ] .

وإذا مثّلنا مقاطع الاسترسال بين [-]و[+] في خطّ أفقيّ وجدنا فيه أربعة مقاطع وفق تعامل تينك الشّحنتين ، تمسك بالواحد منها بنية حرفيّة مفردة أو مركّبة من المسوّرات الحرفيّة :

الموجودات	الجنس			
الشّحنة	-	+/-	-/+	+
	لا	-	-	ربّ
	-	ما . . . إلاّ	. . . إلاّ	-
	ما . . . من	-		من
	-	ما . . . من . . . إلاّ	-	-

يكون ذلك بتفاعل بين مظاهر عديدة متزامنة في البنية الواحدة :شحنتا السّلب والإيجاب (الإثبات والنّفي) منطبقتين على مضمون ذي كمّيّة . وإذ يجري هذا المضمون في اسم الجنس ، مثّل هذا القسم من الأسماء المحدّد الأساسيّ في نزعة التّسوير إمّا في اتّجاه السّلب وإمّا في اتّجاه الإيجاب.

واسم الجنس مقتض لمقولة التّعيين هذه الّتي يتحدّد بها امتداده كما بيّنا ، من الإفراد في التّنكير إلى الاستغراق في التّعريف . ويحدث أن يدلّ اسم الجنس المعرفة على الواحد كما يدلّ اسم الجنس النّكرة على الاستغراق ، وفي ذلك يكمن الخلل في اشتغال مقولة التّعيين في تحديد الامتداد . فالتّعريف سواء اقترن به الاستغراق أو الفرديّة لا يحتمل لبسا في تحديد الكمّيّة ، فتردّده بينهما لا يربك النّظام اللّغويّ ، أمّا التّنكير فمستوجب لما به يتمحّض إمّا للاستغراق وإمّا للإفراد . ولذلك مثّل حالا متميّزة في نظام المسوّرات الحرفيّة، ولا أدلّ على ذلك من اقتضاء [ربّ] له اقتضاء دائما و[لا] و[من] له اقتضاء مشروطا بدلالتها على استغراقه . فـ[ربّ] مقترنة بالإيجاب و[لا] مقترنة بالسّلب أمّا [من] فالسّلب فيها متأتّ من النّفي السّابق عليها.

فيكون لنا في نظام المسوّرات الحرفيّة طبقة أولى مجالها درجة التّكريتوزّعها الايجاب في الوجود المنطبق على النكرة فيكون التّقليل في [رب] من جهة والسّلب في الوجود المنطبق على النكرة فيكون الاستغراق في [لا] نافية للجنس وفي [من] بالمعنى نفسه مسبوقة بنفي .

وطبقة ثانية فيها تتردّد المسوّرات الحرفيّة بين الايجاب والسّلب فتكون تارة لهذا وطورا لذاك فتفيد مرّة ما تفيده [رب] أو ما يقع في مجالها من الكميّة وتفيد مرّة أخرى ما تفيده [لا] نافية للجنس .

3-3. المسوّرات الاسميّة :

3-3-1. المبهمات

يعود بعض المسوّرات الاسميّة من المبهمات إلى أصول حرفيّة دالّة على الكمّيّة اقتطعت منها اللّغة قائمة وظيفتها التّسوير عندما تتعلّق بموضوع لها تحدّد كمّيته في سياقٍ إعرابيّ .وبعضها الآخر لا صلة لحروفه الأصول بالتّعبير عن الكميّة وإنّما هي خارجة إليها في الاستعمال . وهي قسمان: تبعيضيّة وشموليّة .

3-3-1-1. التّبعيضيّة :

أسماء تعبّر عن تعلّق الحكم ببعض مدلولها ، وهي على درجات تقترن الواحدة منها بقسم من المتعدّد يقلّ عن مجموعه . وهي وحدات يمكن توزيعها على قسمين انطلاقا من قدر وهميّ هو نصف الكميّة فما كان دونها مثّل درجة القلّة وما كان فوقها ولم يبلغ الكلّ مثّل درجة الكثرة :

ـ درجة القلّة : تقع على ما فوق الصّفر وما دون النّصف : بعض ، قليل.

فإذا اعتبرنا المجموعة (ج) مجالا للمسوّر[بعض] أو [قليل] كان العدد (ن) المدلول بهاعليه واقعا بين الواحد من (ج) ونصفها ، ويكون تمثيلها كما يلي :

بعض (ج) = [0 < ن < نصف (ج)]

ـ درجة الكثرة : تقع على ما فوق الصّفر و جاوز النّصف وما هو دون الكلّ . وفيها وحدات تتّصل بأصول حرفيّة دالّة على الكمّيّة من قبيل : [كثير] ،[أكثر] ،

[جلّ]، وأخرى تعود إلى أصول حرفيّة لا صلة لها بالكميّة وإنّما تدلّ على التّفوّق والغلبة أو الكبر حجما أو قيمة من قبيل [غالب]، [أغلب] ،[غاليّة] و[أعظم]، [معظم] .

كثير(ج) = [0> ن < ج]

3-3-1-2. الشّموليّة :

أسماء تعبّر عن شمول الحكم لكامل المضمون المتعلّق بها : [جميع]، [كافّة]، [عامّة] ، [قاطبة] .وتساوي [كلّ+ مضاف إليه (مفرد / جمع)] اسم الجنس في انطباقه على كلّ الأبعاض وشمولها :

جميع (ج) = [ن = ج]

3-3-2. الكنايات :

يتكوّن هذا القسم من أسماء تتّفق في طبيعة دلالتها إذ لا تسمّي مدلولها تسمية مباشرة وإنّما هي بمثابة الإشارة إليه من درجة ثانية . وينطبق هذا التّعريف على قسم كبير من الأسماء يستعمل النّحاة في الحديث عنها كلمة [كناية] من قبيل الضّمائر والموصولات الاسميّة والإشارة ، ولكنّهم يفردون بابا مخصوصا بهذا العنوان لقائمة محدودة من العناصر هي [كم وكذا وكيت وذيت وفلان] .

وممّا يلفت الانتباه في تصرّف عناصر الكنايات أنّها ـ عموما ـ على هامش النّظام. فهي لا تقبل التّعدّد تثنية وجمعا ولا تعيين التّعريف ولا الإضافة خلافا لسائر العناصر المعبرة عن معناها .

3-3-2-1. الكناية عن الكميّة : [كم] :

تنفرد [كم] بالتّعبير عن العدد جاريةً في الخبر دالّةً على كثرة ما يتعلّق بها ، وجارية في إنشاء الاستفهام مطلوبا بها تحديد العدد. ويُفهم من كلام النّحاة أنّها خارجة من الاستفهام إلى الخبر وحجّتهم في ذلك لزومها صدر الجملة ،«وإنّما أُخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدّة»(13) . فيكون على هذا وجهان في دلالتها على العدد . فهي لتحديده تحديدا دقيقا في سلّم الأعداد الطّبيعيّة عندما تجري في الاستفهام ، وهي

(13) ابن يعيش : شرح المفصّل، 4/ 125.

للتّعبير عن الكثرة مطلقا عندما تجري في الخبر.

ولكنّ [كم] خلافا لسائر الوحدات الدّالّة على العدد لا يمكن العود بها إلى أصول حرفيّة ، يعني أنّها موضوعة كذلك علامةً على الكمّيّة مطلقا. ولكنّها مثّلت منطلقا في توليد مصطلح [كمّيّة] و[كمّ] في المنطق والرّياضيّات والاستعمال العامّ . فهي علَم على مفهوم الكمّيّة مطلقا . فـ«الكمّ عرض ، وهو عبارة عن المعنى الّذي يقبل التّجزّؤ والمساواة والتّفاوت لذاته»(14) .

3-3-2-2. الكناية عن الكلّيّة :[كلّ]

تفيد [كلّ] شمول الحكم لمضمونها المتعدّد دون استثناءوهي توافق [كم] في بعض خصائصها، إذ لا صلة لها بالجذر √ ك ل ل هذه الّتي تفيد |الكلال| وما اتّصل به . فهي ـ مبدئيّا ـ موضوعة كذلك لإفادة معناها ولذلك أوردناها في باب الكنايات. نقول مبدئيّا مراعين ما يمكن أن يتوفّر من صلة دلاليّة بين مفهوم |الكلال | المقترن بـ √ ك ل ل ، ومفهوم |الكلّيّة| المقترن بـ[كلّ] ، فإذا ما دلّ الكلال على غاية الشّيء ومنتهاه من جهد في البدن ومضاء في الآلة القاطعة يمكن أن تتوفّر الصّلة بين √ ك ل ل و[كلّ] في استنفاد المضمون واستقصاء أبعاضه. وهي صلة نوردها بحذر كبيرلما في ذلك من هشاشة في الاستدلال لا تجد لها في الاستعمال ما يرفدها.

و توافق [كلّ] عناصر أخرى من قبيل [جميع] و[قاطبة] و[عامّة] وغيرها ممّا يعبّر عن معناها. وتتميّز من [كم] بتصرّفها تعريفا وتنكيرا ، عددا وجنسا وإن كان ذلك محدودا (كلٌّ / الكلُّ / كلا / كلتا).

وممّا تنفرّد به [كلّ] إزاء المسوّرات المرادفة لها إفادتها معناها جارية على الجمع أو على ما اتّصل به من أفراده ، إذ تفيد الشّمول مقترنة بالاسم المجموع وبالمفرد منه وذلك غير ممكن في قريناتها :

كلّ النّاس	جميع النّاس	عامّة النّاس
كلّ واحد	*جميع واحد.	*عامّة واحد
كلّ زوجين	*جميع زوجين	*عامّة زوجين
كلا الزّوجين	*جميع الزّوجين	*عامّة الزّوجين

(14) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق، ص231.

ومّما يلفت الانتباه أنّ [كلّ] لا تقترن باسم الجنس المعرّف بـ[أل] على خلاف مرادفاتها ، فكأنّ بينها وبين التّعيين المفيد للشّمول تنافيا تعود أسبابه إلى الدّلالة . فإذا قبلت [كلّ] الاقتران بالمعرّف كان هذا الأخير مجموعا وإلاّ فالمقترن بها مفرد نكرة واحد من جنسه :

كلّ إنسان كلّ أسد --> كلّ + مفرد نكرة
كلّ النّاس كلّ الأسُود --> كلّ + جمع معرفة
*كلّ الإنسان *كلّ الأسد --> *كلّ + اسم جنس

ونتوسّل بذلك إلى إثبات أمرين :

ـ يُجتنب في بنية [كلّ+ مضاف إليه] الجمع بين استغراقين أوّلهما بـ[كلّ] وثانيهما بالتّعريف المقترن باسم الجنس .

ـ ينتج من ذلك أنّ [كلّ] موضوعة لاستغراق الشّمول من زاوية التّعدّد والأبعاض. ولذلك تستوجب بنية [كلّ+مضاف إليه] أن يكون في المضاف إليه تعبير عن التّعدّد والأبعاض فيكون جمعا أو مفردا . فيمثّل هذا التّعدّد مجالا لـ[كلّ] القائمة على التّضعيف multiplication في مظهرها الرّياضيّ.

فـ[كلّ] تتضمّن تضعيفا أساسه رفع العدد في مجالها إلى قوّة ن ، فإذا ما ارتفع ذلك المجال بطبعه إلى قوّة ن ، وهو ما يكون في اسم الجنس ، تعطّلت بنيتها وعملها فامتنعت من الاستعمال . وإذ لا يقبل من الأعداد الارتفاع إلى قوّة ن إلاّ ما كان منها في درجة الإفراد اقتضت بنية [كلّ] المفرد بعدها أوالمثّى أو الجمع الّذي يسلك بعدها سلوك المفرد من حيث كان تضعيفا لأفراد وهو نفسه يقبل التّضعيف إلى أن يبلغ قوّة ن . :

ن x س --> [س xن] --> الجنس
| |
قوّة ن [مفرد] --> [مفرد xن] --> مفرد ن
كلّ [أسد] --> [أسد x ن] --> الأسد
كلّ [الأسود] --> [(أسد x 3) x ن]
[أسود] xن] --> الأسد

وإذا كانت القوّة في [كلّ] مساوية لـ[2] تمحّضت للدّلالة على شمول التّثنية في

مجالها، وتتحقّق [كلّ] وما تعلّق بها في صيغة التّثنية [كلا +مثّى] :

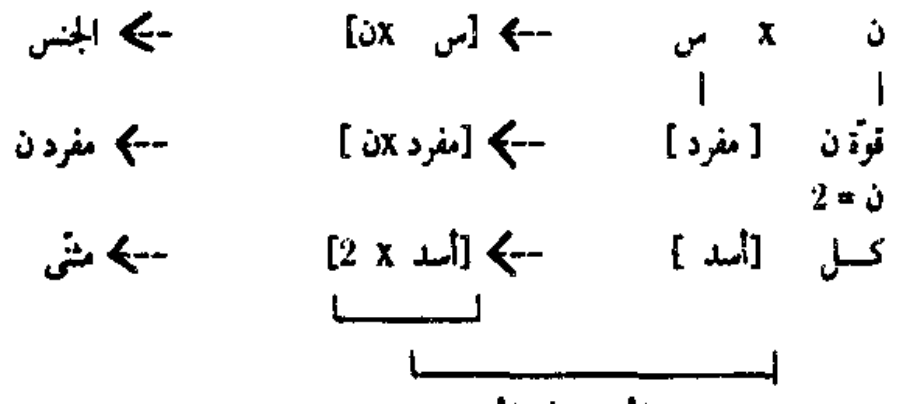

كـلا الأسدين / الأسدان كلاهما

فإذا كـان ذلك مستقيما مثّلت [كلّ] أمّ البـاب في التّعبير عن الكميّة باستغراق مضمونها ، فهي من هذه الزّاوية مساوية لاسم الجنس في انطباقها على كلّ ما يتكوّن منه، وهي إذ تقترن بشحنة الإيجاب مفيدة للوجود تقابل [لا] النّافية للجنس سلبا ولذلك تشبهها في اقتضاء النّكرة بعدها ، كما تتضمّن مجال [رب] المقترنة بالتّقليل وتجاوزه. ثمّ هي نهاية لمجال [كم] من حيث مثّلت نهاية لها من زاوية اللاّنهائيّ كما مثّلت [لا] النّافية للجنس نهاية لها من زاوية العدم والسّلب أي الصّفر على سلّم الأعداد الطّبيعيّة . ولذلك ترددّت [كم] بين الصّفر واللاّنهائيّ .

فيكون في [كلّ] قد اجتمع التّسوير الوجوديّ إزاء [رب] والتّسوير إيجابا إزاء [لا] السّالبة ، وتضمّنت قوّة الضّرب الّتي تتعامل بها الأعداد الطّبيعيّة .

وليس من قبيل الصّدفة أن تشتغل [كلّ] الاشتغال نفسه في العديد من اللغات . قارن ما يلي مع مراعاة خصائص اللّغة مصدر الأمثلة :

كلّ أسد every/each lion chaque/tout lion
كلّ الأسود all (the) lions tous les lions
كلا الأسدين the two lions/both of them (tous) les deux lions
كلّ الأسد *all lion *tout le lion

وتلازم [كلّ] دلالتها منطبقة على الأحداث حيث تتحوّل من تسوير الكمّيّة إلى تسوير الأزمنة المتعدّدة وهذه تتحوّل إلى تسوير جنس الحدث المدلول عليه بالفعل بعدها في المركّب الموصوليّ ذي النّواة الفعليّة :

كلّ [ما +فعل +فاعل] [فعل +فاعل]
كلّ ما تكلّمت خاصمني

ن x مس --> [مس xن] --> الجنس
| |
قوّة ن [حدث] --> [حدث xن] --> المصدر
كلّ [كلّم] --> [كلّم x ن] --> الكلام

ومثّلت [كلّ] بحكم دلالتها على الشّمول منطلقا لمصطلحات من قبيل [الكلّيّة] و[الكلّيات] وما اتّصل بهما. فـ« الكلّيّ اسم مشترك ينطلق على معنيين ، هو بأحدهما موجود في الأعيان، وبالمعنى الثّاني موجود في الأذهان لا في الأعيان . أمّا الأوّل فهو للشّيء المأخوذ على الإطلاق من غير اعتبار ضمّ غيره إليه واعتبار تجريده من غيره بل من غير التفات إلى أنّه واحد»(15).

3-4. في انتظام الثّالوث [لا] ،[كم] ،[كلّ] :

نجمع هذا الثّالوث في باب واحد لأنّ عناصره تمثّل نقاطا ثلاثا تتحدّد بها الكمّيّة تحدّدا مطلقا . فـ [لا] بحكم دلالتها على السّلب تمثّل درجة الصّفر أي العدم في الوجود. و[كلّ] بحكم دلالتها على الشّمول تعمّ الموجود إذ تقوم على الإيجاب الذّاهب إلى ما لا نهاية له . و[كم] بحكم دلالتها على الكمّيّة دلالة مطلقة تمسك بها من حيث هي مقولة(16) قائمة بذاتها. فهي إذن مترددّة بين السّلب والشّمول أي بين [لا] و[كلّ] ، ولذلك جرت في الاستفهام الّذي يُطلب به تحديد الكمّ فيكون الجواب عنها إمّا بالسّلب وهو مجال [لا] وإمّا بالإيجاب وهو على درجات منطلقها الواحد ومنتهاها الـ[كلّ] أي اللاّنهائيّ :

الكمّيّة

0 <------|------> لا نهائيّ

[لا] [كم] [كلّ]

(15) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق، ص 244.
(16) انظر الفارابي : كتاب الحروف ، ص72 : فـ«أعلى جنس يعمّ جميع الأنواع الّتي تعرّفنا في مشار مشار إليه كم هو يسمّى الكمّيّة».

4- نظام التّعبير عن الكمّيّة في العربيّة :

4-1. أبعاد الكمّيّة :

سبق أن قرّرنا أنّ الكمّيّة محدودة ببعدين كبيرين هما بعد النّسبيّة وبعد الدّقّة ، ويمكن التّمثيل لهذين البعدين بمحورين منطلقهما واحد ، وعليهما تتوزّع مختلف العناصر المعبّرة عن الكمّيّة . المحور الأوّل عموديّ يمثّل مقياس الكمّيّة محدّدة تحديدا دقيقا على سلّم ذي درجات تشغلها الأعداد الرّياضيّة ذاهبة من الصّفر إلى ما لا نهاية له منها . وعلى هذا المحور يتحقّق التّعبير عن الكمّيّة بأسماء الأعداد الطّبيعيّة وما يتّصل بها من أصول حرفيّة دالّة على العدّ (ع د د) والقيس (ق ي س) والتّرتيب وكلّ ما يتّصل بالعمليّات الحسابيّة المنطبقة على الأعداد المجرّدة أو المنطبقة على الأشياء .

والمحور الثّاني أفقيّ يمثّل مقياس الكمّيّة المحدّدة تحديدا نسبيّا بين قطبين هما الصّفر أو العدم واللاّنهائيّ . وإذ كان التّحديد نسبيّا فإنّ هذا المحور ينقسم إلى مجالات (intervalles) تمثّل علامة المعقّفين المستويين حدّي الواحد منها بداية ونهاية :

[. . .] البداية والنّهاية محدّدتان	[. . . بداية محدّدة ونهاية مفتوحة
] . . . [بداية مفتوحة ونهاية مفتوحة	] . . . بداية مفتوحة ونهاية محدّدة

فيكون في هذا المحور معلمان أساسيّان هما الصّفر والكلّ ، وينضاف إليهما معلم ثالث وجدناه مفيدا في التّعبير عن الكمّيّة هو معلم [النّصف] ، هذا الّذي يتحدّد به امتداد المجال في الاتّجاهين .

وعندما تحدث عمليّة الإسقاط (projection) ينشأ محور ثالث يشغله الاسم [كم] ، هو محور المقولة المستقلّة بذاتها، وما المحوران الآخران إلاّ مظهران في تحقّقها والتّعبير عنها. وعندما نقارن بين المحورين العموديّ والأفقيّ بعد عمليّة الإسقاط نجد توافقا بين المحورين في أدنى الدّرجات وهي درجة الصّفرودرجة الواحد ودرجة الاثنين ، كما يبين ذلك في التّمثيل (1).

(1) الكميّة في اللّغة العربيّة : العناصر والأبعاد.

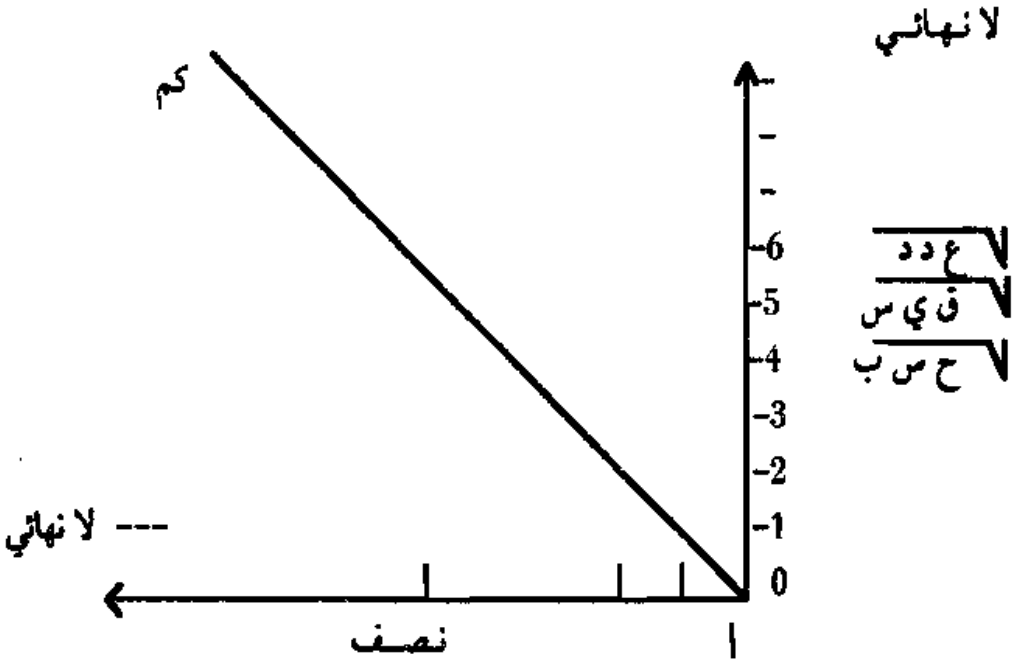

معجم [<---------- اسم الجنس ----------<]

[<------ بعض -------<]

[<---------- كثير -----<]

اشتقاق [<---------- اسم الحدث ----------<]

[المرّة]

[<--- (تفعل / افعوعل ------<]

[<--- مبالغة/آلة/تفضيل/كثرة -----<]

تصريف [مفردة]

[مثنّى]

[<------- جمع ---------<]

حروف [<---------- لا ----------<]

[<-----رب/من ----<]

كناية [<---------- كم (الخبريّة) ----------<]

4-2. : التّعبيرعن الكميّة :المعجم والنّحو

نتّخذ من التمثيل (1) منطلقا في بيان التّفاعل الكائن بين المكوّنين اللّذين يمثّلان الأساس في اللّغة أي المعجم والنّحو، ولكن في مستوى أرقى في التّجريد. فقد فصّلنا القول في التّفاعلات الجزئيّة في الفقرات المخصوصة خلال البحث .وننطلق في هذا الأمر من تساؤل بسيط قوامه الملكة الّتي يمتلكها المتكلّم الواضع والمستعمل بالاستباع في التّعبير عن الكميّة .

فإذا اعتبرنا الكميّة واحدا من الأبعاد الملازمة للأشياء في الكون والتّجربة وجب على اللّغة التقاطها والإمساك بها تماما مثل جميع الحقائق ، وهي في ذلك لا تخرج عن طبيعتها المركوزة فيها تُعمل الوسائل نفسها ، وتعمد إلى الاستراتيجيّات نفسها في تقطيع ذلك الكون .

فالتّقطيع جار على مستويين متعاظلين الأوّل منهما متّصل بوظيفة التّسمية وهي الأساسيّة في اللّغة تعمّها في جميع مظاهرها ، أمّا ثانيهما فمتّصل بزاوية النّقل والتّقطيع الحادثة على عناصر الكون والتّجربة وفيه تكون مختلف المقولات ـ ومنها الكميّة ـ فاعلة، ولعلّ هذا التّعاظل قاد بعض المناطقة مثل كواين (Quine) إلى أن يجدوا تلازما بين الإحالة والتّسوير في اللّغة بصفة مطلقة (17).

فالتّسمية إمساك بالكون وفصل للاسترسال فيه ، فاللّغة في أساسها تقطيع والتّقطيع قائم على الكمّيّة المقتضية للتّبعيض . فتسمية الأشياء فرز لها من فوضى الوجود المحيط بالذّات المدركة له وتنظيم لها فيه .هذا في مستوى التّسمية يضاف إليه مستوى ثان يمضي فيه التّقطيع درجة في اتّجاه التّمحيص والتّدقيق في كنه الأشياء من زاوية الكمّ من جملة زوايا عديدة أخرى تحكمها مقولات أخرى. وفي هذا المستوى يشتغل نظام اللّغة بكامل مكوّناته للإيفاء بالدّلالة على الكميّة .وهذا ما حاولنا بيانه في ما سبق .

ويكون بين الدّلالة على الكميّة والمستويات اللّغويّة المختلفة تناسب تفرضه السّلّميّة الكائنة بين هذه المستويات اللّغويّة .فأدنى هذه المستويات يجمعه المعجم حيث يكون

(17) Linsky : Le problème de la référence, p. 154.

الإمساك بالكميّة في أقصى درجات النّسبيّة وأرقى هذه المستويات تجتمع في الإعراب حيث يكون الإمساك بالكمّيّة في أقصى درجات الدّقّة . فيتوفّر لنا قطب ثنائيّ يحدّ بطرفيه مجال الكميّة فتتردّد بينهما في جيئة وذهاب مرورا بما بينهما من مراتب مختلفة . وينسلخ من اللّغة نظام الأعداد الطّبيعيّة .

فالدّلالة على الكمّيّة وليدة التّفاعل بين المكوّنات المختلفة بمختلف مستوياتها خلال التّاريخ يسجّلها المعجم ويسجّلها الإعراب بما يستصفيه من الاستعمالات اللاّمتناهية والّتي ينتهي بها الأمر إلى أن تكون من مكوّنات الملكة اللغويّة . فالمعجم في معناه الواسع يحمل سمة الكمّيّة من جملة السّمات المكوّنة للعنصر المعجميّ ، وهذه السّمة تمثّل ترسّبا لمختلف استعمالاته في التّاريخ . فالمعجم في نهاية الأمر حامل لخصائص الوحدات اللّغويّة حملا بالقوّة يستصفي منها السّياق الإعرابيّ و/أو المقاميّ ما به ترشّح تلك الوحدة لدلالة دون أخرى أو تتمحّض لها دون غيرها فلا تجري إلاّ فيها .

فالمعجم ليس مجرّد خزّان ولا مجرّد قائمة من الوحدات وإنّما هو آليّة أو بنية تشتغل في بنية من البنى ليست منها فتتحقّق فيها . هي البنية الصّرفيّة بآليّة الاشتقاق فيها وهي البنية الإعرابيّة بآليّة التّعليق فيها وهي البنية الّتي يكون بها حدوث القول (actualisation) واندراجه في المقام . فالوحدة المعجميّة لا وجود لها إلاّ من حيث ما تكتسيه من البنية الصّرفيّة (الصّيغيّة) وما تكتسيه من البنية الإعرابيّة (التّركيبيّة) . فالمعجم موجود معدوم أو قل هو معدوم موجود لأنّه يمثّل النّسيج الرّابط بين النّظم اللّغويّة المختلفة . فإذا ما تصوّرنا اللّغة جسما شفّافا ذا أبعاد ثلاثة يمكن تمثيلها بمكوّناتها كما يلي :

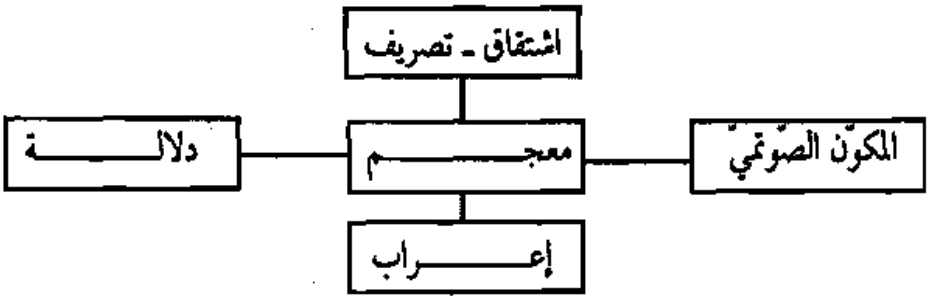

فإذا ما أخذت اللّغة في حال السّكون ظهرت الحدود بين المكوّنات وإذا ما أخذت في حال اشتغالها دارت العجلة فغابت الحدود تماما كما يكون في تشريح الدّماغ. فهو ذو حالين : ساكن ومشتغل. فسكونه موت والتّأمّل في بنيته يبين عن الخلايا العصبيّة منفصلة ومتّصلة بسائر الخلايا بتوسّط الموصّلات بينها ، ولكنّ سرّ الدّماغ أي اشتغاله لا يظهر إلاّ

عند ما يكون حيّا أي عندما تسري بين مختلف الخلايا مفردةً أو مجتمعة الشّحنات العصبيّة لإنشاء الفكروالعرفان (cognition)، وهو سرّ لا يطاله علم التّشريح. وكذا اللّغة وليس من قبيل الصّدفة أن يكون الدّماغ مركز اللّغة ، وليس من قبيل الصّدفة أن يكون لها بنيته ونمط اشتغاله .وهذه فرضيّة تخرج بنا عن مجال حديثنا فلنرجئ النّظر فيها إلى المقبل من الأبحاث.

فالمعجم يختزن اللّغة ويختزلها دون أن يكون إيّاها واللّغة مولّدة للمعجم دون أن تكون إيّاه . فلا وجود للواحد دون الآخر . تماما كما هو الشّأن في الكائنات الحيّة تتمايز أجناسها بالخصائص الجينيّة الّتي تختزنها الخليّة المفردة ، ولكنّ هذه الخليّة لا توجد إلاّ في الذّوات المنتمية إلى تلك الأجناس جنسا جنسا . فتطوّر الجنس الواحد أنشأ خليّة مّا على شاكلة مّا ، وهذ الخليّة بدورها تنشئ ذلك الجنس من حيث هي وسيلة لاستمراره جنسا وإن اندثرت أفراده .

الأزهر الزنّاد
كليّة الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

مراجـــع البحـــث :

1 - المراجـــع العربيّـــة :

ابن يعيش : شرح المفصّل، بيروت ، عالم الكتب (10أجزاء) . د. ت .

الإستراباذيّ (رضيّ الدّين) : شرح الكافية في النّحو، بيروت ، دار الكتب العلميّة (جزآن). د . ت .

الشّريف (محمد صلاح الدّين) : المعجم بين النّظريّة اللّغويّة والتّطبيق الصّناعيّ . مجلّة المعجميّة، 2 (1986)، ص ص 15-30

الغزالي (أبو حامد): معيار العلم في فنّ المنطق، بيروت، دار الأندلس، د.ت.(255 ص).

الفاسي الفهريّ (عبد القادر) : المعجم العربيّ : نماذج تحليليّة جديدة،دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1986 ، (201 ص).

فاخوري (عادل) : منطق العرب من وجهة نظرالمنطق الحديث، بيروت، دار الطّليعة، ط 2، (223 ص).

الفارابي (أبو نصر) : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهديّ، بيروت، دار المشرق 1968 (253ص).

فضل الله (مهدي) : مدخل إلى علم المنطق (المنطق التّقليدي). بيروت، دار الطّليعة ط 4، 1990، (272 ص).

2 - المراجـــع الأجنبيّـــة :

Andler (Daniel), 1992 (ed.) : *Introduction aux sciences cognitives*, Paris, Gallimard, (521 p).

Auroux (Sylvain), Deschamps J., Kouloughli D. 1996 : *La Philosophie du langage*, Paris, PUF, (442 p).

Chomsky (Noam), 1988 : *Language and Problems of Knowledge*, MIT Press, (205 p).

Feuillet (Jack), 1988 : *Introduction à l'analyse morphosyntaxique*, Paris, PUF, (223 p).

Hagège (Claude) 1982 : *La structure des langues*, Paris, PUF, coll «Que sais-je?»

Linsky (Léonard) 1967 : *Le problème de la référence*, trad. Stern-Gillet, Devaux, Gochet, Paris, Seuil, (193 p).

Lyons (John) 1986 : *Semantics* 1-2, Cambridge University Press

Quine W.V. (Orman). 1960 : *Word and Object*, MIT Press, (294p).

Wilmet (Marc), 1986 : *La détermination nominale : Quantification et caractérisation*, Paris, PUF, (196 p).

Wittgenstein (Ludwig), 1961 : *Tractatus logico-philosophoicus*, London, Routledge and Kegan Paul, (89 p).